

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٦ ، بالتفويض،

باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية

عن العام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛
وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠٠٦/٩/٣٠ باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٧ ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/١١/٩ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية عن العام المالى ٢٠٠٧ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٩٤٩١١١٠ ج (فقط تسعة ملايين وأربعمائة وواحد وتسعون ألفاً ومائة وعشرة جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٨٨٨٧١١١ ج (فقط ثمانية ملايين وثمانمائة وسبعة وثمانون ألفاً ومائة وأحد عشر جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٦٠٣٩٩٩ ج (فقط ستمائة وثلاثة آلاف وتسعمائة وتسعة وتسعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/١١/٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن